

استحق بقصد الملائنة أحد البعض حقه واستقاط الباقي لا
المديون او ياخذ نصف الثوب من شريكه الا ان يضمن ربع

معاوضة فلوصالح عن الف على نصفه او على الف مؤجل جاز
الدين ولو قبضه يصبه شريكه فيه ورجعا بالباقي على العيا

الصلح وعلى دنانير مؤجلة او عن الف مؤجل او سود على نصف
ولو اشترى بنصيبه شرا من ربع الدين وتبطل الصلح احد

حال او يبيضا او من له على آخر فقال ادى عندا نصفه على انك
ربي اسلم من نصيبه على ما دفع وان اخرجت الورثة ادهم

برى من فضل ففعل برى والا لا ومن قال للارض لا اؤلك
عن عرض او عقار بمال وعن ذهب بفضة او بالعكس

بما لك حتى توفره عيني او يحيط ففعل صح عليه فصل في الدين
صح واكثر وعن نقدين وغيرهما باحد النقدين لا يجوز ما لم

بينهما صالح ادهم على نصيبه او على الثوب لشريكه ان يتبع
ليكن المعطى اكثر من خطه منه ولو كان في التركة المديون على

المديون